الفصل الثاني

في دراسة الكتاب

وفيه مباحث:

المبحث الأول: في موضوع الكتاب

المبحث الثاني: في اسم الكتاب

المبحث الثالث: في توثيق نسبة الكتاب إلى المصنف

المبحث الرابع: في وصف النسخة المعتمدة في الإخراج

المبحث الخامس: في منهجي في الإخراج

المبحث الأول

موضوع الكتاب

تمهيد:

لم يزل الناس في حياة رسولنا ﷺ يؤمنون بالقدر خيره وشره حلوه ومره، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وما لم يكن لو كان كيف سيكون، وأنّ الله قدر الأشياء في القدم، وعلم سبحانه أنّها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة وكتب ذلك في اللوح المحفوظ، وأنّه شاء وأراد وقوعها، ويؤمنون أن العباد فاعلون حقيقة لأفعالهم ولهم قدرة عليها ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[1] [2].

وعلى ذلك استقام الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ في حياته ﷺ، وبعد مماته.

قال العلامة ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ «ثم تلاه أصحابه من بعده على نهجه المستقيم، وطريقه القويم، فجاءت كلماتهم كافية شافية مختصرة نافعة لقرب العهد ومباشرة التلقي من تلك المشكاة التي هي مظهر كل نور، ومنبع كل خير، وأساس كل هدى»[3].

ثم سلك آثارهم التابعون لهم بإحسان، فاقتفوا طريقهم وركبوا منهاجهم، واهتدوا بهداهم، ودعوا إلى ما دعوا إليه، ومضوا على ما كانوا عليه».

---

(١) سورة التكوير، الآية رقم (٢٨، ٢٩).

(٢) انظر: «الواسطية» (ص٧٠)، و «شفاء العليل» (ص١٨).

(٣) «شفاء العليل» (ص١٨).

قال الإمام طاوس بن كيسان (ت ١٠٦هـ) أحد أعلام التابعين: أدركت ثلاثمائة من أصحاب رسُول الله ﷺ يقولون: «كل شيء بقدر»[١].

وفي عهد التابعين وأواخر عهد الصحابة، ظهر رجلٌ يُدعى معبد بن عبد الله بن عويمر[٢] ـ ويقال: ابن عكيل الجهني وقيل في نسبه غير ذلك ـ وزعم أنّ الأمر أُنف، وأنّ الله لم يقدِّر شيئاً، بل ولا يعلم الأشياء قبل حدوثها. تعالى الله عمّا يقولون علواً كبيراً.

وكان معبد الجهني قد أخذ هذه المقالة الخبيثة الكافرة من رجل نصراني يدعى «سنسويه البقال»[٣] ـ وقيل: «سوسن» ـ وكان نصرانياً فأسلم ثم إنّه تنصر فأخذ عنه معبد هذه المقالة[٤].

قال عبد الله بن عون (ت ١٣٢هـ) ـ أحد أعلام التابعين ـ: أدركت الناس وما يتكلمون إلّا في علي وعثمان حتى نشأ ها هنا حقير يقال له: سنسويه البقال[٥]. وقال يونس بن عبيد (ت ١٣٩هـ) ـ أحد أعلام التابعين ـ: أدركت البصرة وما بها قدريّ إلّا سنسويه، ومعبد الجهني وآخر ملعون من بني عوافة[٦].

والتفَّت حول «معبد» فرقة من أبناء اليهود والنصارى، وأنباط العراق.

---

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة» للالكائي (٣/ ٥٣٥).

(٢) انظر في ترجمته: «السير» (٤/ ١٨٥)، و «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٤١).

(٣) لم أجد له ترجمة سوى ما ذكره المقريزي: «أبو يونس» سنسويه ويعرف بالأسواري، لمَّا عظمت الفتنة به عذبه الحجاج، وصلبه بأمر عبد الملك بن مروان «الخطط» (٣/ ٢٠٢) وما أخشاه هو أن يكون اختلط على المقريزي فإنَّ الذي عظمت الفتنة به وعذبه الحجاج وصلبه بأمر عبد الملك بن مروان هو تلميذه معبد الجهني وسيأتي ذكر ذلك.

(٤) «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة» (٣/ ٧٥٠).

(٥) «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة» (٣/ ٧٤٩).

(٦) «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة» (٣/ ٧٤٩).

يقول الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري: حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب، حدثنا وكيع، عن كهمس، عن عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر ح.

وحدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ـ وهذا حديثه ـ حدثنا أبي، حدثنا كهمس، عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر قال: كان أوَّل من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجَّين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسُول الله ﷺ فسألناه عمّا يقول هؤلاء في القدر فوفق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليّ فقلت أبا عبد الرحمن إنّه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم وذكر من شأنهم وأنّهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف، قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنّي بريء منهم، وأنّهم براء منّي، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم أحداً ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر[1].

ويقول التابعي الجليل، عطاء بن أبي رباح قال: أتيت ابن عباس وهو ينزع في زمزم قد ابتلت أسافل ثيابه فقلت: قد تكلم في القدر فقال: أو قد فعلوها؟ فقلت: نعم، قال: فوالله ما نزلت هذه الآية إلَّا فيهم ﴿ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ أولئك شرار هذه الأمة، لا تعودوا مرضاهم، ولا تصلوا على موتاهم، إنْ أريتني أحدهم فقأت عينيه بإصبعي هاتين»[2].

وهكذا أنكر هذه المقالة من تبقى من أصحاب رسول الله ﷺ وحكموا بكفر أصحابها، بل وأوصوا أن لا يسلم عليهم، ولا يُصلى على جنائزهم، ولا يعاد مرضاهم.

---

(١) (١/ ١٥٠).

(٢) سورة القمر، الآية رقم (٤٨، ٤٩).

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة» (٣/ ٥٤١).

ولم يطل الأمر بمعبد حتى أخذه الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بن الحكم (ت ٨٦هـ) فصلبه في هذه المقالة، ثم قتله، وكان ذلك بدمشق عام ثمانين من الهجرة، وقيل: إنّما عذبه عذاباً عظيماً إثر خروجه مع ابن الأشعث.

وأيًا ما كان فإنّ المقالة لم تمت بموته، إذ أخذها عنه غيلان بن مسلم[1]، وكان قبل ذلك ممن عُرف بالمجون، ثم إنّه صار من أصحاب الحارث الكذاب المتنبي وخدم امرأته وزعم أنّها أم المؤمنين، ثم تحول داعية إلى هذه المقالة!!

وبلغ الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز أنّ غيلان يقول في القدر؛ فبعث إليه فحجبه أياماً ثم أدخله عليه فقال: يا غيلان! ما هذا الذي بلغني عنك؟!. فسكت، فقال: هات فإنّك آمن فإن يك الذي تدعو الناس إليه حقاً فأحق من دعا إليه الناس نحن. فتكلم فقال: إنّ الله لا يوصف إلّا بالعدل ولم يكلف نفساً إلّا ما آتاها ولم يكلف المسافر صلاة المقيم، ولم يكلف الله المريض عمل الصحيح، ولم يكلف الفقير مثل صدقة الغني، ولم يكلف الناس إلّا ما جعل إليه السبيل وأعطاهم المشيئة فقال: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[2] وقال: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾[3] فلمّا فرغ من كلام كثير قال له عمر: يا غيلان! إنك إن أقررت بالعلم خصمت وإن جحدته كفرت، وإنّك إن تقرَّ به فتخصم خير لك من أن تجحده فتكفر، ثم قال له: أتقرأ ياسين؟ فقال: نعم، قال: اقرأ. قال: فقرأ: ﴿يسٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4] قال: قف. كيف ترى؟ قال: كأنّي لم أقرأ هذه الآية يا أمير المؤمنين قال: زد، فقرأ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ

---

(١) انظر في ترجمته: «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٤٣٨)، و «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٠٠)، و «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٣٨)، و «لسان الميزان» (٤/ ٤٢٤)، وقد استوعب أخباره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ١٨١ ـ ١٩٣).

(٢) سورة الكهف، الآية رقم (٢٩).

(٣) سورة فصلت، الآية رقم (٤٠).

(٤) سورة يس، الآية رقم (٧).

سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ فقال له عمر قل: ﴿سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] قال: كيف ترى؟ قال: كأنّي لم أقرأ هذه الآيات قط وإنّي أعاهد الله أن لا أتكلم في شيء مما كنت أتكلم فيه أبداً. فقال عمر: اللهم إن كان صادقاً، فثبته وإن كان كاذباً فاجعله آية للمؤمنين.

فلم يتكلم زمن عمر، فلمّا كان يزيد بن عبد الملك (ت ١٠٥هـ) وكان رجلاً لا يهتم بهذا ولا ينظر فيه تكلم غيلان، فلمّا تولى الخلافة هشام بن عبد الملك (ت ١٢٥هـ) أرسل إليه فقال له: أليس قد كنت عاهدت الله لعمر لا تتكلم في شيء من هذا أبداً، قال: أقلني فوالله لا أعود قال: لا أقالني الله إن أقلتك هل تقرأ فاتحة الكتاب؟ قال: نعم، قال: اقرأ الحمد لله رب العالمين، فقرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال: قف، علام استعنته؟ على أمر بيده لا تستطيعه أو على أمر في يدك؟ اذهبا فاقطعا يديه ورجليه واضربا عنقه واصلباه، وجاء أن هشاماً أرسل إلى الأوزاعي فناظره وأفتى بقتله.

وقيل: إنّه قطع يده في المرة الأولى ثم أطلقه، فمر به رجل والذباب على يده، فقال له: يا غيلان! هذا قضاء وقدر، فقال: كذبت، لعمر الله ما هذا قضاء ولا قدراً، فبعث إليه آنذاك هشام وقتله[2].

وما كان هذا من هشام مع ما عرف به من ورع شديد على الدماء ـ حتى إنّه غضب مرة على رجل فقال له: اسكت وإلّا ضربتك سوطاً[3] ـ إلّا لبشاعة المقالة التي أظهرها غيلان ومن سبقه.

---

(١) سورة يس، الآية رقم (٩، ١٠).

(٢) انظر في الخبر «السنّة» لعبد الله بن أحمد (٢/ ٤٢٩)، و «القدر» للفريابي (رقم ٢٨٣) و «أخبار عمرو بن عبيد» للدارقطني (٢٠، ٢١)، و «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة» (٣/ ٧١٢ ـ ٧١٧)، و «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٤/ ١٨٤ ـ ١٨٦).

(٣) «البداية والنهاية» لابن كثير (١٠/ ٤٠٦).

ولذا استحسن علماء الإسلام آنذاك ما فعله الخليفة، وكان منهم رجاء بن حيوة (ت ١١٢هـ) ـ أحد أعلام التابعين ـ الذي كتب للخليفة فقال: «بلغني أنّه دخلك من قَتْلِ غيلان وصالح، فأقر بالله لقتلهما أفضل من قتل ألفين من الترك والديلم»[١].

ولكنّ المقالة لم تمت بموت معبد وغيلان إذ كانت قد فشت في أبناء اليهود والنصارى وأنباط العراق وأبناء السبايا.

وكان من أبناء السبايا واصل بن عطاء المخزوميّ مولاهم[٢] (ت ١٢٩هـ) وقرينه في الضلالة عمرو بن عبيد بن باب (ت ٢٤١هـ)[٣] اللذان طردهما التابعيّ الجليل الحسن بن أبي الحسن البصري من مجلسه بعد أن أحدثا بدعة أخرى لم يقل بها أحد ممن ينسب إلى الإسلام قبلهما، وهي بدعة «المنزلة بين المنزلتين» وكانا قد أخذا بدعة «جهم بن صفوان»[٤] في نفي الصفات، وبدعة الخوارج في الطعن على أصحاب رسول الله ﷺ، فضما هذه البدعة «نفي القدر» إلى أصولهم العقدية؛ فتم لهم بذلك خمسة أصول عقدية، هي ما أجمع عليه المعتزلة بعدهما.

ولكنّ المعتزلة هذبت هذه المقالة حتى تُقبل وتلقى رواجاً ـ فأقرت بعلم الله السابق للأشياء، ثم أنكرت أن الله خالق أفعال العباد، وزعمت أن العباد هم الذين يخلقون أفعالهم، فأثبتوا خالقين، كقول المجوس فكانوا كما قيل: مجوس هذه الأمة ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[٥] إذ قال المجوس بأصلين هما: النور والظلمة، وزعموا أن الخير من فعل النور، والشر من فعل

---

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٧١٧).

(٢) انظر في ترجمته: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٢٩).

(٣) انظر في ترجمته: «أخبار عمرو بن عبيد» للدارقطني و «تاريخ بغداد» (١١/ ١٦٦).

(٤) أسّ كل البليات، ورأس كل الضلالات، وسنأتي على ذكره.

(٥) سورة البقرة، الآية رقم (١١٨).

الظلمة. وكذلك القدرية، يضيفون الخير إلى الله، والشر إلى غيره، والله ـ سبحانه وتعالى ـ خالق الخير والشر، لا يكون شيء منهما إلَّا بمشيئته.

وعلى الضد والنقيض لهذه المقالة، مقالة القدرية ـ كانت قد ظهرت مقالة أُخرى مقابلة لها في التطرف، وهي مقالة «الجبرية» الذين نفوا فعل العبد وقدرته واختياره، وزعمت أن حركته الاختيارية كحركة الأشجار عند هبوب الرياح وكحركات الأمواج، وأنَّه على الطاعة والمعصية مجبور، وأنه غير مُيَسَّر لما خلق له، بل هو عليه مقسور مجبور[1].

وكانت هذه المقالة قد أظهرها الجعد بن درهم الخرساني[2] مع عدد من المقالات الأخرى، كقوله بخلق القرآن، وتعطيله لأسماء الله وصفاته، بل كان أوّل من حفظ عنه ذلك[3].

ويذكر علماء السلف أن الجعد أخذ بدعته عن أبان بن سمعان، وأن أبان بن سمعان أخذها عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم وزوج ابنته، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ، وأنه أخذها عن يهودي باليمن لا يُعرف[4].

وكان الجعد آنذاك بدمشق، ثم إنّه هرب منها حين طلبته خلفاء بني أمية لبعض مقالاته وسكن الكوفة فلقيه هناك «الجهم بن صفوان بن محرز الراسبي مولاهم السمرقندي، فتقلد منه مقالاته، ثم إن الأمير خالد بن عبد الله القسري (ت ١٢٦هـ) تمكن من الجعد فقتله ذبحاً بواسط صباح يوم عيد الأضحى من عام أربع وعشرين ومئة».

فعن حبيب بن أبي حبيب قال: خطبنا خالد بن عبد الله القسري بواسط يوم الأضحى فقال: «أيّها الناس! ارجعوا فضحوا تقبل الله منّا

---

(١) «شفاء العليل» (ص١٩).

(٢) انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٩٩).

(٣) «الفتوى الحموية» (ص١٣).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٠)، و «البداية والنهاية» (٩/ ٤٠٥).

ومنكم، فإنّي مضح بالجعد بن درهم، إنّه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، وتعالى الله عمّا يقوله الجعد بن درهم علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه في أصل المنبر»[1].

لكنّ قوله بالجبر لم يشتهر إلّا عن تلميذه الجهم بن صفوان الذي لم تختلف نهايته العادلة عن شيخه، إذ انضم إلى الحارث بن سريج التميميّ حين خرج على والي خراسان نصر بن يسار فاتخذه الحارث كاتباً له، فكان يخطب بدعوته وسيرته فيجذب الناس إليه، ثُمّ إنّه وقع في الأسر لمّا انهزم الحارث أمام سلم بن أحوز صاحب شرطة نصر بن سيار فقتله سنة ثمانٍ وعشرين ومئة ـ بمرو ـ بعد أن نشر مقالاته الخبيثة وزرع شراً عظيماً[2].

ولم ينتهِ المطاف حتى جاء أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ) ـ ومن تبعه ـ وزعم أنّه سينصر السنّة، ويثبت القدر، ويرد على أهْل البدع فقال: بـ «الكسب» وهو يروم مسلكاً وسطاً بين «القدرية» و«الجبرية» ولم يرد معنى الكسب عند أهل السنّة ولا معناه عند «القدرية»، فكان كما يصفه العلامة ـ ابن قيم الجوزية ـ «لفظ لا معنى له ولا حاصل تحته»[3].

وأضحى ما قاله أبو الحسن الأشعري في هذا الباب محلّ سخرية الناس حتى قيل: ثلاثة أشياء لا حقيقة لها، طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري[4].

الأمر الذي اضطربت معه أقوال اتباعه واختلفت حتى ذهب كل منهم إلى رأي وفرَّ إلى قول؛ لما رأوا ما في هذا القول من التناقض[5].

---

(١) «الرد على الجهمية» للدارميّ (ص١٧).

(٢) انظر «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٢٦)، و«السير» (٦/ ٢٦)، و«لسان الميزان» (٢/ ١٤٢).

(٣) «شفاء العليل» (ص٣١٣) وانظر في مرادهم بالكسب ما سيأتي في المطلب الرابع من مبحث مراتب القدر.

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٨/ ١٢٨).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢٨).

ولم يقف الأمر عند ذلك، بل تبعه خلاف مرير ودقيق بين أصحاب كل مذهب من المذاهب المتقدمة الذكر أدى إلى انقسامها إلى عشرات الأقسام كل قسم يكفر الآخر أو يضلله. ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾.

يقول العلامة ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ واصفاً ذلك كله «وقد سلك جماهير العقلاء في هذا الباب في كل وادٍ، وأخذوا في كل طريق، وتولجوا كلَّ مضيق، وركبوا كل صعب وذلول، وقصدوا الوصول إلى معرفته، والوقوف على حقيقته، وتكلَّمت فيه الأمم قديماً وحديثاً، وساروا للوصول إلى مغزاه سيراً حثيثاً، وخاضت فيه الفِرق على تباينها واختلافها، وصنَّف فيه المصنفون الكتب على تنوع أصنافها. فلا أحد إلّا وهو يُحدِّث نفسه بهذا الشأن، ويطلب الوصول فيه إلى حقيقة العِرفان، فتراه إما متردداً فيه مع نفسه، أو مناظراً لبني جنسه، وكل قد اختار لنفسه قولاً لا يعتقد الصواب في سواه، ولا يرتضي إلا إياه. وكلهم ـ إلَّا من تمسك بالوحي ـ عن طريق الصواب مردود، وبابُ الهدى في وجهه مسدود، تحسّى علماً غير طائل، وارتوى من ماء آسن، قد طاف على أبواب الأفكار، ففاز بأخسِّ الآراء والمطالب، فرح بما عنده من العلم الذي لا يُسمن ولا يغني من جوع، وقدَّم آراء من أحسن به الظنَّ على الوحي المنزل المشروع، والنصِّ المرفوع، حيران يأتم بكل حيران، يحسب كلَّ سراب شراباً، فهو طول عمره ظمآن، ينادى إلى الصواب من مكان بعيد، أقْبِل إلى الهدى، فلا يستجيب إلى يوم الوعيد، قد فرح بما عنده من الضلال، وقنع بأنواع الباطل وأصناف المحال، منعه الكفر الذي اعتقده هدى وما هو ببالغه عن الهداة المهتدين، ولسان حاله أو قاله يقول: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾[1] ولمّا كان الكلام في هذا الباب نفياً وإثباتاً موقوفاً على الخبر على أسماء الله وصفاته وأفعاله وخلقه وأمره، فأسعد الناس بالصواب فيه من تلقى ذلك من مشكاة الوحي المبين

---

(١) سورة الأنعام، الآية رقم (٥٣).

ورغب بعقله وفطرته وإيمانه عن آراء المتهوكين، وتشكيكات المشككين، وتكلفات المتنطعين، واستمطر ديم الهداية من كلمات أعلم الخلق برب العالمين، فإن كلماته الجوامع النوافع في هذا الباب وفي غيره كفت وشفت وجمعت وفرقت وأوضحت وبينت وحلَّت محلَّ التفسير والبيان لما تضمنه القرآن»[1].

ولذا ذكرت فيما يأتي عقيدة أهْل السنَّة والجماعة في باب القضاءِ والقدر مُختصِراً، ومن خلال ما كتبه أئمة أهْل السنّة والجماعة، مدلالاً بما ذكروه من أدلة الكتاب والسنّة، وقسمته إلى مطالب:

المطلب الأول: في تعريف القضاء والقدر.

المطلب الثاني: في مجمل عقيدة أهْل السنّة في القدر.

المطلب الثالث: في مراتب القدر.

المطلب الرابع: في خلق أفعال العباد.

---

(١) «شفاء العليل» (ص١٧، ١٨).

المطلب الأول

تعريف القضاء والقدر

أولاً: معنى القضاء لغة:

هو بالمد، ويقصر: قَضَايُ، فلمّا جاءت الياء بعد ألف زائدة متطرفة همزت، وجمعه أقضية.

قال ابن فارس: «القاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته»[1]، وهو يأتي على وجوه «مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه»[2].

ثانياً: معنى القدر لغة:

القدر في اللغة «مصدر قدر يَقْدر قدراً وقد تسكن داله»[3].

قال ابن فارس: «القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، فالقَدْر مبلغ كل شيء، يقال: قَدْرُه كذا أي مبلغه، وكذلك القدر، وقدرت الشيء أقدِرُه وأقدُره وأقْدُرُه من التقدير»[4].

والقَدر محركة: القضاء والحكم، وهو ما يقدره الله عز وجل ـ من القضاء، ويحكم به من الأمور.

والتقدير: التروية والتفكير في تسوية أمر، والقدر كالقدْر، وجميعُها جمعها أقدار[5].

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» (٥/ ٩٩).

(٢) «النهاية» (٤/ ٧٨) وانظر مادة «قضى» في «لسان العرب» (١٥/ ١٨٦) و«تاج العروس» (١٠/ ٢٩٦) وغيرهما.

(٣) «النهاية» (٤/ ٢٢).

(٤) «معجم مقاييس اللغة» (٥/ ٦٢).

(٥) انظر: «لسان العرب» (٥/ ٧٢) مادة قدر، و «القاموس المحيط» (٥٩١) مادة قدر، و «الصحاح» (٢/ ٧٨٦).

ثالثاً: معنى القضاء والقدر شرعاً: هو تقدير الله تعالى الأشياء في القدم، وعلمه سبحانه أنّها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابته ـ سبحانه ـ لذلك ومشيئته له، ووقوعها على حسب ما قَدَّرها وخلقه لها[1].

(١) «العقيدة الواسطية» (ص ١٦٤ ـ ١٧٥)، و «شفاء العليل» (ص٢٩).

المطلب الثاني

مجمل عقيدة أهْل السنَّة في باب القدر

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ مجملاً مذهب أهْل السنّة والجماعة في هذا الباب ما يلي: «مذهب أهْل السنّة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنّة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وهو أن الله خالق كل شيء وربه، ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها، من أفعال العباد، وغير أفعال العباد.

وأنه ـ سبحانه ـ ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلَّا بمشيئته، وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه، بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئاً إلا وهو قادر عليه، وأنه ـ سبحانه ـ يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

وقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها، وقد قدَّر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم، قدَّر آجالهم، وأرزاقهم وأعمالهم، وكتب ذلك، وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء، وقدرته على كل شيء، ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها، وكتابته إياها قبل أن تكون»[1].

والأدلة على هذا من الكتاب والسنَّة وكلام سلف الأمة مما لا يُحصى إلَّا بمشقة.

ويمكن تقسيم الأدلة إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الأدلة العامة من القرآن الكريم.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٤٩، ٤٥٠).

ثانياً: الأدلة العامة من السنّة النبوية.

ثالثاً: الأدلة التفصيلية لكل مرتبة من مراتب القدر.

أولاً: الأدلة العامة من القرآن الكريم.

الأدلة العامة من القرآن الكريم على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر كثيرة، أذكر منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[١].

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ يستدل بهذه الآية الكريمة أئمة السنة على إثبات قدر الله السابق لخلقه، وهو علمه الأشياء قبل كونها، وكتابته لها قبل برئها[٢].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾[٣].

ثانياً: الأدلة العامة من السنَّة.

الأدلة من السنّة على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر كثيرة جداً، أقتصر منها على: ما يلي:

١ ـ حديث جبريل المشهور وفيه: «قال: فأخبرني عن الإيمان قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت.. الحديث»[٤].

٢ ـ حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسُول الله ﷺ: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع: يشهد أن لا إله إلَّا الله، وأني محمد رسُول الله بعثني بالحق، ويؤمن بالموت، وبالبعث بعد الموت، ويؤمن بالقدر»[٥].

ثالثاً: الأدلة التفصيلية.

وستأتي في المطلب التالي.

---

(١) سورة القمر، الآية رقم (٤٩).

(٢) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٧/ ٤٥٧).

(٣) سورة الأحزاب، الآية رقم (٣٨).

(٤) أخرجه مسلم في «كتاب الإيمان» (١).

(٥) أخرجه الترمذي في «الجامع الصحيح» (٢١٤٤) باب: ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره من كتاب القدر.

المطلب الثالث

مراتب القدر

دل الكتاب والسنة على أن الإيمان بالقضاء والقدر يقوم على أربعة مراتب لا يتم الإيمان بالقدر إلّا بمجموعها، ومن لم يُؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر، وهي:

١ ـ العلم السابق بالأشياء قبل كونها.

٢ ـ كتابته لها قبل كونها.

٣ ـ مشيئته لها.

٤ ـ خلقه لها[١].

الأدلة التفصيلية لمراتب القدر.

١ ـ المرتبة الأولى: العلم السابق.

والمراد بهذه المرتبة «الإيمان بعلم الله ـ عز وجل ـ بكل شيء من الموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات، فعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وأنّه علم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم، وعلم أرزاقهم وآجالهم وأحوالهم وأعمالهم في جميع حركاتهم وسكناتهم وشقاوتهم وسعادتهم، ومن هو منهم من أهل الجنّة، ومن هو من أهل النّار من قبل أن يخلقهم، ومن قبل أن يخلق الجنّة والنّار، علم دقيق ذلك وجليله، وكثيره وقليله، وظاهره وباطنه، وسره وعلانيته، ومبدأه ومنتهاه، كل ذلك بعلمه الذي هو صفته ومقتضى اسمه العليم الخبير عالم الغيب والشهادة علّام الغيوب»[٢].

والأدلة على هذه المرتبة من القرآن والسنة أكثر من أن تستقصى ومنها:

---

(١) «شفاء العليل» (ص٢٩).

(٢) «معارج القبول» (٣/ ٩٢٠).

أولاً: من القرآن الكريم:

١ ـ قوله تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[١].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ﴾[٢].

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿لِّتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾[٣].

ثانياً: من السنّة:

١ ـ حديث عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ قال: «قال رجل: يا رسول الله أعُلم أهل الجنّة من أهل النار؟ قال: نعم قال: ففيم يعمل العاملون؟ قال: كلٌ مُيسَّر لما خلق له»[٤].

٢ ـ حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: «سُئِل رسُول الله ﷺ عن ذراري المشركين فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين»[٥].

فعلم ما لم يكن لو كان كيف يكون.

المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة:

وهي أن الله كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلق، فما يحدث شيء في الكون إلّا وقد علمه وكتبه قبل حدوثه[٦].

والأدلة من القرآن والسنة على ذلك كثيرة جداً أذكر منها:

---

(١) سورة الأنعام، الآية رقم (٥٩).

(٢) سورة الحشر، الآية رقم (٢٢).

(٣) سورة الطلاق، الآية رقم (١٢)

(٤) أخرجه البخاري في «كتاب القدر» (١١/ ٤٩١ ـ مع الشرح)، باب: جف القلم على علم الله. ومسلم في «الصحيح» كتاب القدر (٢٦٤٩) باب: كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، وأبو داود في «السنن» باب: في القدر (٤٧٠٩) من كتاب الله.

(٥) أخرجه البخاري في «كتاب القدر» (١١/ ٤٩٣ ـ مع الشرح)، باب: الله أعلم بما كانوا عاملين، ومسلم في «كتاب القدر» (٢٦٥٨) باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة.

(٦) العقيدة الواسطية (ص١٦٤)، و «شفاء العليل» (ص١١٥).

أولاً: الأدلة من القرآن:

تأتي الآيات الكريمة بإثبات هذه المرتبة «الكتابة» مقرونة مع مرتبة «العلم» تارة، وبدونها تارة أخرى، ولا فرق فكتابه تعالى من علمه.

١ ـ قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[١].

٢ ـ وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾[٢].

٣ ـ وقال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[٣].

فما يعزب عن ربك، أي: ما يغيب عن علمه وبصره وسمعه ومشاهدته أي شيء، حتى مثاقيل الذر، بل ما هو أصغر منها، وهذه مرتبة العلم، وقوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾: مرتبة الكتابة وكثيراً ما يقرن الله ـ سبحانه وتعالى ـ بين هاتين المرتبتين[٤].

ثانياً: من السنة النبوية:

من الأدلة الواردة في السنة على ذلك، ما يلي:

حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال: «كُنَّا جلوساً مع النبيّ ﷺ ومعه عود ينكت في الأرض وقال: ما منكم من أحدٍ إلّا قد كُتب مقعده من النّار أو من الجنّة فقال رجل من القوم: ألا نتكل يا رسول الله؟ قال: لا، اعملوا فكلٌّ ميسَّر. ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[٥]»[٦].

٢ ـ حديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ قال: «جاء

---

(١) سورة الأنعام، الآية رقم (٣٨).

(٢) سورة الحج، الآية رقم (٧٠).

(٣) سورة يونس، الآية رقم (٦١).

(٤) تفسير ابن سعدي (٣/ ٣٦٦).

(٥) سورة الليل، الآية رقم (٥).

(٦) أخرجه البخاري في تفسير سورة ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ (٧/ ٧١٨) باب: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ ومسلم بأبين من هذا في «كتاب القدر» (٤/ ٢٠٣٩، ٢٠٤٠).

سراقة بن مالك بن جُعْشُم قال: يا رسول الله بيِّن لنا ديننا كأنَّا خلقنا الآن فيما العمل اليوم؟ فيما جَفَّتْ به الأقلام وجرت به المقادير أم فيما نستقبلُ؟ قال: لا بل فيما جفَّت به الأقلام وجرت به المقادير قال: ففيم العمل؟ قال زهير ـ أحد رواة الحديث ـ ثم تكلم أبو الزبير ـ وهو الراوي عن جابر ـ رضي الله عنه ـ بشيء لم أفهمه، فسألت ما قال؟ فقال اعملوا فكل مُيَسَّر»[1].

ويدخل في الإيمان بكتابة المقادير خمسة وهي:

التقدير الأول: التقدير الأزلي قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة عندما خلق الله القلم. ودليل هذا التقدير ما تقدم من أدلة مرتبة المشيئة ويضاف إليها:

١ ـ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة قال: وعرشه على الماء»[2].

٢ ـ حديث عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ أنَّه قال لابنه: يا بنيَّ إنَّك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أنّ ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ أوّل ما خلق الله القلم فقال له: اكتب قال: ربّ وماذا أكتب؟ قال: مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة» يا بني إنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من مات على غير هذا فليس مني»[3].

التقدير الثاني: التقدير حين أخذ الميثاق على بني آدم وهم على ظهر أبيهم آدم ودليل هذا التقدير ما تقدم في مرتبة الكتابة ويضاف إليها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ

---

(١) أخرجه مسلم في «كتاب القدر» (٤/ ٢٠٤٠) باب: كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه.

(٢) أخرجه مسلم في «كتاب القدر» (٤/ ٢٠٤٤).

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن» باب: في القدر (٤٧٠٠) من كتاب السنة.

وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1].

٢ ـ حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أنه سُئِل عن هذه الآيـــة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآيات، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يُسأل عنها فقال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله تبارك وتعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه حتى استخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنّة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء للنّار وبعمل أهل النار يعملون فقال رجل: يا رسول الله، ففيم العمل؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنّة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله ربّه الجنّة، وإذا خلق العبد للنّار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النّار فيدخله ربُّه النّار»[2].

التقدير الثالث: التقدير العمري عند تخليق النطفة في الرَّحْم، فيكتب إذ ذاك ذكوريتها وأنوثتها والأجل والعمل والشقاوة والسعادة والرزق وجميع ما هو لاق فلا يزاد فيه ولا ينقص منه.

وأدلة هذا التقدير كثيرة، منها:

١ ـ حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: حدَّثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق «إنَّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب: رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، فوالذي لا إله غيره إنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه

---

(١) سورة الأعراف، الآية رقم (١٧٢ ـ ١٧٤).

(٢) أخرجه أبو داود في «كتاب السنة» من «السنن» (١٢/ ٣٠٧ مع العون) والترمذي في «السنن» كتاب «تفسير القرآن» (٥/ ٢٦٦) باب: من سورة الأعراف.

الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإنّ أحدكم ليعمل بعمل أهل النّار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنّة فيدخلها»[1].

التقدير الرابع: التقدير الحولي في ليلة القدر، يقدر فيها كل ما يكون في السنة إلى مثله. ودليله قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾[2].

التقدير الخامس: التقدير اليومي.

وهو سَوْق المقادير إلى المواقيت التي قدرّت لها فيما سبق.

ودليله قوله تعالى: ﴿يَسْتَلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[3].

«ثم هذا التقدير اليومي تفصيل من التقدير الحولي، والحولي تفصيل من التقدير العمري عند تخليق النطفة، والعمري تفصيل من التقدير العمري الأول يوم الميثاق، وهو تفصيل من التقدير الأزلي الذي خطه القلم في الإمام المبين، والإمام المبين هو من علم الله ـ عز وجل ـ وكذلك منتهى المقادير في آخريتها إلى علم الله ـ عز وجل ـ فانتهت الأوائل إلى أوليته وانتهت الأواخر إلى آخريته ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾[4]»[5].

وهاتان المرتبتان «العلم» و«الكتابة» اتفق عليها الرسل والأنبياء من أولهم إلى خاتمهم واتفق عليها الصحابة ومن تبعهم من هذه الأمة[6]، ولم يخالف فيها إلّا غلاة القدرية الأوائل الذين زعموا أن الأمر أُنف وأنّ الله ـ تعالى عمّا يقولون علواً كبيراً ـ لا يعلم الأشياء

---

(١) أخرجه البخاري في «كتاب القدر» ( )، ومسلم في «كتاب القدر» (٢٦٤٣).

(٢) سورة الدخان، الآية رقم (٤).

(٣) سورة الرحمن، الآية رقم (٢٩).

(٤) سورة النجم، الآية رقم (٤٢).

(٥) «معارج القبول» (٣/ ٩٣٩، ٩٤٠).

(٦) «شفاء العليل» (ص٩١).

قبل وجودها ولم يقدرها قبل وقوعها فضلاً عن كتابتها، وقولهم هذا هو الكفر بالله ـ عز وجل ـ؛ ولذا كَفَّر الصحابة ومن تبعهم أصحاب هذا القول، ومنكروا هاتين المرتبتين اليوم قليل[1].

المرتبة الثالثة: مرتبة الإرادة والمشيئة:

وفي الإيمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وأن ما في السموات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلَّا بمشيئة الله ـ سبحانه ـ ولا يكون في ملكه إلَّا ما يريد[2].

قال العلامة ابن قيم الجوزية: «وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة المعقول والعيان، وليس في الوجود موجب ومقتض إلّا مشيئة الله وحده فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن هذا عمود التوحيد الذي لا يقوم إلّا به والمسلمون من أولهم إلى آخرهم مجمعون على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»[3].

والأدلة على هذه المرتبة من القرآن والسنة لا تحصى إلَّا بمشقة، ولكن أذكر منها:

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[4].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[5].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[6].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن

---

(١) «العقيدة الواسطية» (ص١٦٤)، و «مجموع الفتاوى» (٨/ ٥٦).

(٢) «العقيدة الواسطية».

(٣) «شفاء العليل» (ص١٢٥).

(٤) سورة يس، الآية رقم (٨٢).

(٥) سورة يونس، الآية رقم (٩٩).

(٦) سورة آل عمران، الآية رقم (٢٦).

يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[1].

٥ ـ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[2].

٦ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[3]. والآيات في المعنى كثيرة.

ثانياً: الأدلة من السنة النبوية:

فمنها:

١ ـ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد يصرفه حيث يشاء ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم مُصَرِّف القلوب صَرِّف قلوبنا على طاعتك»[4].

٢ ـ وحديث أبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقل أحدكم اللَّهم اغفر لي إن شئت ـ ارحمني إن شئت، ارزقني إن شئت وليعزم مسألته، إنّه يفعل ما يشاء لا مكره له»[5].

وقد أنكرت المعتزلة هذه المرتبة والتي تليها ـ الخلق والإيجاد ـ والسبب في ذلك يعود إلى الخلاف في مسألة أخرى هي: هل الإرادة والمشيئة تستلزم الرضا والمحبة.

وهي المسألة التي وقع فيها الخلاف بين أهل السنة والمبتدعة على قولين:

---

(١) سورة الأنعام، الآية رقم (١٢٥).

(٢) سورة آل عمران، الآية رقم (٦).

(٣) سورة الإنسان، الآية رقم (٣٠).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب القدر (٤/ ٢٠٤٥ برقم ٢٦٥٤).

(٥) أخرجه البخاري باب: في المشيئة والإرادة من كتاب التوحيد (١٣/ ٤٤٨ ـ مع الشرح)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٤/ ٢٠٦٣ برقم ٢٦٧٨).

الأول: وهو قول المبتدعة من القدرية المعتزلة والجهمية الجبرية والأشاعرة.

وهؤلاء ذهبوا إلى أن الإرادة تستلزم المحبة والرضا ثم أنّهم اختلفوا فيما يترتب على ذلك:

أ ـ فقالت الجهمية والأشاعرة:

«قد عُلِم بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ـ ولمَّا ثبت عندهم أن المشيئة والإرادة والمحبة والرضى كلها بمعنى واحد ـ قالوا: فالمعاصي والكفر كلها محبوبة لله لأن الله شاءها وخلقها»[1].

ب ـ وقالت المعتزلة القدرية:

«قد عُلِم بالدليل أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر، بل يكره الكفر والفسوق والعصيان» قالوا: فيلزم من ذلك أن يكون كل مافي الوجود من المعاصي واقعاً بدون مشيئته وإرادته، كما هو واقع على خلاف أمره، وخلاف محبته، ورضاه»[2].

وهكذا انتهى الأمر بهاتين الطائفتين إلى قولين باطلين، إمّا إخراج بعض المقدورات أن تكون مقدرة ومرادة لله كما فعلت المعتزلة. وإمّا بالقول بأن الله يحب الكفر والمعاصي كما فعلت الأشعرية الذين خالفوا بذلك نصوص الكتاب والسنة»[3].

الثاني: قول أهل السنَّة:

وهو أن الإرادة لا تستلزم الرضا والمحبة بل بينهما فرق كبير.

وهذا ما دل عليه الكتَابُ والسنَّة والفطرة الصحيحة والعقل الصحيح.

---

(١) «الاحتجاج بالقدر» (ص٦٦).

(٢) «الاحتجاج بالقدر» (ص٦٧).

(٣) «شفاء العليل».

والأدلة من القرآن على الإرادة والمشيئة سبق ذكر طرف منها عند أدلة هذه المرتبة من الكتاب والسنّة والتي تدل على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

وأمّا نصوص المحبة والرِّضا، فمنها:

أولاً: من الكتاب:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾[١].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[٢].

٣ ـ وقال بعد ما نهى عن الشرك والظلم والفواحش والكِبْرِ ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[٣].

ثانياً: من السنَّة:

١ ـ حديث المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ﷺ: «إنَّ الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنع وهات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»[٤].

٢ ـ وحديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه في المسجد، وهما منصوبتان وهو يقول: اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[٥].

قال العلامة ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى: «فتأمل ذكر

---

(١) سورة البقرة، الآية رقم (٢٠٥).

(٢) سورة الزمر، الآية رقم (٧).

(٣) سورة الإسراء، الآية رقم (٣٨).

(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري في باب: «ما ينهى عن إضاعة المال من كتاب الاستقراض» (٥/ ٦٨ ـ مع الشرح)، ومسلم في «كتاب الأقضية» (٣/ ١٣٤١ رقم ١٧١٥).

(٥) أخرجه مسلم في «كتاب مسلم» (١/ ٣٥٢ برقم ٤٨٦).

استعاذته ﷺ بصفة الرضا من صفة السخط، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة، فالأول للصفة، والثاني لأثرها المترتب عليها، ثم ربط ذلك كله بذاته سبحانه، وأن ذلك كله راجع إليه وحده، لا إلى غيره، فما أعوذ منه واقع بمشيئتك وإرادتك، وما أعوذ به من رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإرادتك، إن شئت أن ترضى عن عبدك وتعافيه، وإن شئت أن تغضب عليه وتعاقبه، فإعاذتي مما أكره وأحذر، ومنعه أن يحل بي هو بمشيئتك أيضاً، فالمحبوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك، فعياذي بك منك: عياذي بحولك وقوتك وقدرتك ورحمتك وإحسانك، مما يكون بحولك وقوتك وقدرتك وعدلك وحكمتك، فلا أستعيذ بغيرك من غيرك، ولا أستعيذ بغيرك من شيء هو صادر عن مشيئتك وقضائك، بل أنت الذي تعيذني بمشيئتك مما هو كائن بمشيئتك، فأعوذ بك منك»[1].

ثالثاً: من الفطرة:

فقد فطر الله عباده على أن يقولوا: هذا الفعل يحبه الله، وهذا يكرهه الله، والكل واقع بقدرة الله ومشيئته[2].

وهذا كله مما يدل على أن هناك فرقاً بين الإرادة والمشيئة وبين المحبة والرضا.

ثُمَّ **إنَّ الإرادة عند أهل السنة** وكما جاء في كتاب الله على نوعين:

أحدهما: الإرادة الكونية القدرية:

وهي الإرادة المستلزمة لوقوع المراد، التي يقال فيها: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن[3].

وهي الإرادة الشاملة لجميع ما يقع في الكون، ومن أدلتها:

---

(١) «مدارج السالكين» (١/ ٢٥٤، ٢٥٥). وقد توسع ـ رحمه الله ـ في شرحه في «شفاء العليل» (٢/ ٢٦٥).

(٢) «مدارج السالكين» (١/ ٢٥٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٨).

١ ـ قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[١].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾[٢].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[٣].

وهذه الإرادة لا تستلزم المحبة، بل قد يكون بها ما يحبه الله ويرضاه، وقد يكون بها ما لا يحبه الله ويرضاه، كما خلق إبليس وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له، وهو يبغضها.

النوع الثاني: الإرادة الدينية الشرعية:

وهي محبة المراد ورضاه ومحبة أهله والرضا عنهم وجزاهم بالحسن، ومن أدلتها:

١ ـ ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[٤].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾[٥].

وهذه الإرادة هي المستلزمة للمحبة والرضا.

ويبقى هنا الإجابة على إيراد يورده البعض على الإرادة الكونية القدرية وهو: كيف يريد الله أمراً ولا يرضاه ولا يُحبُّه؟ وكيف يشاؤه ويكوِّنه؟ وكيف يجتمع إرادته له وبُغضه وكراهته[٦]؟

---

(١) سورة الأنعام، الآية رقم (١٢٥).
(٢) سورة هود، الآية رقم (٣٤).
(٣) سورة البقرة، الآية رقم (٢٥٣).
(٤) سورة البقرة، الآية رقم (١٨٥).
(٥) سورة المائدة، الآية رقم (٦).
(٦) انظر هذا الاعتراض وما بعده من جواب «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٣٢٧).

ويجاب على الإيراد بأن «المراد نوعان»:

الأول: مراد لنفسه:

وهو المطلوب المحبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد.

الثاني: مراد لغيره:

وهو ما لا يكون مقصوداً للمريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلةً إلى مقصوده ومُرَادِه، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث إفضاؤه وإيصاله إلى مراده، فيجتمع فيه الأمران: بغضه وإرادته، ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما.

وهذا كالدواء الكريه، إذا عَلِمَ المتناوِلُ له أن فيه شفاءَهُ، وقطع العضو المتآكل، إذا عَلِمَ أن في قطعه بقاءَ جسده، وكقطع المسافة الشاقة، إذا علم أنَّها تُوصل إلى مراده ومحبوبه، بل العاقل يكتفي في إيثار هذا المكروه وإرادته بالظنّ الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف بمن لا يخفى عليه خافية.

فهو سبحانه يَكْرَهُ الشيء، ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سبباً إلى أمرٍ هو أحبُّ إليه من فوته.

ومن ذلك: أنه خلق إبليس، الذي هو مادَّة لفساد الأديان والأعمال والاعتقادات والإرادات، وهو سبب لشقاوة كثير من العباد، وعلمهم بما يغضب الربَّ تبارك وتعالى، وهو السَّاعي في وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه، ومع هذا، فهو وسيلة إلى محاب كثيرة للربِّ تعالى ترتبت على خلقه، ووجودها أحبُّ إليه من عدمها:

منها: أنها تظهر للعباد قدرة الرَّب تعالى على خلق المتضادات المتقابلات، فخلق هذه الذات التي هي أخبث الذوات وشرُّها، وهي سبب كل شر في مقابلة ذات جبريل، التي هي من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كل خير، فتبارك خالق هذا وهذا. كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والدَّاء والدواء، والحياة والموت، والحسن والقبيح، والخير والشر. وذلك أدلُّ دليلٍ على

كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه، فإنّه خلق هذه المتضادات، وقابل بعضها ببعض، وجعلها مَحَالَّ تصرُّفه وتدبيره، فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته، وكمال تصرفه وتدبير مملكته.

ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحِلْمه وعفوه ومغفرته وستره وتجاوزه عن حقه وعتقه لمن شاء من عبيده، فلولا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء لتعطلت هذه الحكم والفوائد، وقد أشار النبيّ ﷺ إلى هذا بقوله: «لو لم تذنبوا، لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون، ويستغفرون، فيغفر لهم».

ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة، فإنّه الحكيم الخبير، الذي يضع الأشياء مواضِعَها، وينزلها منازلها اللائقة بها، فلا يضع الشيء في غير موضعه، ولا ينزله في غير منزلته التي يقتضيها كمال علمه وحكمته وخبرته، فهو أعلم حيث يجعل رسالاته، وأعلم بمن يصلح لقبولها، ويشكره على انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك. فلو قدر عدم الأسباب المكروهة، لتعطلت حكم كثيرة، ولفاتت مصالح عديدة، ولو عُطلت تلك الأسباب لما فيها من الشر، لتعطل الخير الذي هو أعظم من الشر الذي في تلك الأسباب، وهذا كالشمس، والمطر والرياح، التي فيها من المصالح ما هو أضعاف أضعاف ما يحصل بها من الشر.

ومنها: حصول العبودية المتنوعة التي لولا خلق إبليس لما حصلت، فإن عبودية الجهاد من أحبِّ أنواع العبودية إليه سبحانه، ولو كان الناس كلهم مؤمنين، لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاة لله سبحانه وتعالى والمعاداة فيه، وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبودية الصبر، ومخالفة الهوى، وإيثار محاب الله تعالى، وعبودية التوبة والاستغفار، وعبودية الاستعاذة بالله أن يجيره من عدوه، ويعصمه من كيده وأذاه. إلى غير ذلك من الحكم التي تعجز العقول عن إدراكها»[1].

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٣٢٧ ـ ٣٣٠).

المرتبة الرابعة: مرتبة الخلق والإيجاد.

وهو «الإيمان بأن الله ـ سبحانه وتعالى ـ خالق كل شيء، فهو خالق كل عامل وعمله، وكل متحرك وحركته، وكل ساكنٍ وسكونه، وما من ذرةٍ في السموات ولا في الأرض إلّا والله ـ سبحانه وتعالى ـ خالقها وخالق حركتها وسكونها»[1].

قال العلامة ابن قيم الجوزية: «وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلوات الله وسلامه عليهم وعليه اتفقت الكتب الإلهية والفطر والعقول والاعتبار»[2].

والأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية من الكثرة مما لا يحصى إلّا بمشقة. أذكر منها:

أولاً: الأدلة من الكتاب:

١ ـ قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[3].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[4].

ثانياً: الأدلة من السنة:

١ ـ حديث ورَّاد مولى المغيرة بن شعبة قال: كتب معاوية إلى المغيرة: اكتب إليّ ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة، فأملى عليّ المغيرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»[5].

٢ ـ وحديث البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ قال: رأيت النبيّ ﷺ يوم الخندق ينقل معنا التراب، وهو يقول:

---

(١) «معارج القبول» (٣/ ٩٤٠).

(٢) «شفاء العليل» (ص١٤٥).

(٣) سورة الصافات، الآية رقم (٩٦).

(٤) سورة غافر، الآية رقم (٦٢).

(٥) أخرجه البخاري، باب: الذكر بعد الصلاة من كتاب الأذان (٢/ ٣٢٥)، وفي كتاب القدر (١١/ ٥١٢) باب: لا مانع لما أعطى الله.

والله لـولا الله مـا اهـتـديـنـا ولا صـمـنـا ولا صـلـيـنـا
فَـأَنْـزِلَـنْ سـكـيـنـة عـلـيـنـا وثـبـت الأقـدام إن لاقـيـنـا
والـمـشـركـون قـد بـغـوا عـلـيـنـا إذا أرادوا فـتـنـة أبـيـنـا[1]

وغيرها كثير من الأدلة الثابتة.

(١) أخرجه البخاري، باب: حفر الخندق، من كتاب الجهاد (٦/ ٤٦).

المطلب الرابع

خلق أفعال العباد

أفعال العباد كلها ـ حسنها وسيئها ـ داخلة في خلق الله ـ عز وجل ـ وقضائه، وقدره، فلا يقع في هذا الكون شيء إلَّا وهو خالقه، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[1].

وهذه المسألة وإن كانت داخلة في عموم أدلة المرتبة الرابعة من مراتب القدر السابقة الذكر، إلَّا أني أفردتها لأهميتها؛ إذ هي المسألة التي صار الناس لأجلها ـ في باب القضاء والقدر ـ فرقاً وأحزاباً.

وهنا متعلقان بالمسألة:

المتعلق الأول: بالخالق ـ عز وجل.

وفي هذا المتعلق قال أَهْل السنّة والجماعة ومن وافقهم ـ ولو ظاهراً ـ من الجبرية الجهميّة والأشاعرة: إن الله ـ عز وجل ـ هو خالق أفعال العباد، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[2]، وكما في غيرها من الأدلة المتقدمة في أدلة المرتبة الرابعة من مراتب القدر.

ونفت المعتزلة القدرية أن يكون الله ـ عز وجل ـ خالق أفعال العباد، وزعموا أنّ العباد هم الذين يخلقون أفعالهم، فأثبتوا خالقين كقول المجوس، فكانوا مجوس هذه الأمة[3] ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[4].

---

(١) سورة الصافات، الآية رقم (٩٦).

(٢) سورة الصافات، الآية رقم (٩٦).

(٣) إذ قال المجوس بأصلين هما: النور والظلمة، وزعموا أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله، والشر إلى غيره والله سبحانه وتعالى خالق الخير والشر لا يكون شيء منهما إلَّا بمشيئته.

(٤) سورة البقرة، الآية رقم (١١٨).

المتعلق الثاني: بالعبد نفسه

فهل له قدرة وإرادة واستطاعة على فعله؟ وهل هذه القدرة مؤثرة أم لا؟

وهنا اختلف أهل الأهواء إلى أقوال متعددة كان منها: ـ

القول الأول: قول المعتزلة القدرية.

قالوا: إن للعبد قدرة وإرادة واستطاعة على فعله، وهذا حق، وكونُهم زعموا أن هذه القدرة والاستطاعة مستقلة عن إرادة الله وقدرته الشاملة، وأنَّهم هم الخالقون لأفعالهم! ومن قال إنّ الله خالق أفعال العباد فقد عظم خطؤه عندهم[1]!!

القول الثاني: قول الجهميّة الجبرية

وهؤلاء زعموا أن لا قدرة للعبد ولا إرادة ولا اختيار ولا استطاعة له على فعله ألبتة، وأن العباد مجبورون على أفعالهم، وإنَّما حركاتهم كحركة الأشجار عند هبوب الرياح، وكحركات الأمواج وأنَّهم على الطاعة والمعصية مجبورون، وأنّهم غير مُيَسَّرين لما خلقوا له، بل هم عليه مقسورون مجبورون، وإنَّما تنسب أفعالهم إليهم على سبيل المجاز[2]، ولسان حالهم أو قالهم قول الأول:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له: إياك إياك أن تبتل بالماء

وهذا القول «إن لم يكن شراً من القدرية فليس هو بدونه في البطلان.

وإجماع الرسل واتفاق الكتب الإلهية وأدلة العقول والفطر والعيان يكذِّبُ هذا القول ويردُّه، والطائفتان في عمى عن الحق القويم والصراط المستقيم»[3].

---

(١) هذا ما يقوله أحد طواغيتهم وهو: عبد الجبار الهمذاني في كتابه المسمى بـ «المغني».

(٢) «شفاء العليل» (ص١٤٦).

(٣) «شفاء العليل» (ص١٤٦).

القول الثالث: قول الأشاعرة ـ ومن وافقهم ـ وهؤلاء وإن خالفوا خصومهم المعتزلة ووافقوا أهل السنَّة والجماعة فقالوا: إنّ الله خالق أفعال العباد، إلاّ أنّهم قالوا في قدرة العبد وإرادته واستطاعته قولاً لم يسبقهم إليه أحدٌ.

إذ قالوا: إن للعبد قدرةً على إحداث فعله ـ وهذا حق ـ ولكنّهم زعموا أن هذه قدرة لا تأثير لها في إحداث الفعل ألبتة، وهذا ما يعبرون عنه بـ «الكسب» وهو ما وصفه العلّامة ابن قيم الجوزية بأنّه «لفظ لا معنى له ولا حاصل تحته»[1].

بل هو كلام متناقض غير معقول، فإنّ القدرة إذا لم يكن لها تأثير أصلاً في الفعل كان وجودها كعدمها، ولم تكن قدرة، إذاً من محالات العقول إثبات قدرة لا أثر لها بوجه ألبتة، بل هو كنفي القدرة أصلاً[2]، وهو ما اعترف به عدد من محققي المذهب الأشعري أنفسهم[3].

ولذا سخر منهم خصومهم المعتزلة وسائر العقلاء فقالوا: ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظّام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعريّ[4].

الأمر الذي اضطربت معه أقوال اتباعه واختلفت حتى ذهب كل منهم إلى رأي، وفرّ إلى قولٍ، لما رأوا ما في هذا القول من التناقض[5].

فنحا فريق منهم إلى التصريح بحقيقة المذهب ـ وهو الجبر ـ واقترب البعض من مذهب أهل السنّة[6]، وسعى آخرون إلى النهوض

---

(١) «شفاء العليل» (ص٣١٣).

(٢) كالأيجي، والجويني، والرازي وغيرهم وانظر: «العلم الشامخ» للمقبليّ (ص٢٦٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢٨) و (٨/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢٨).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢٨).

(٦) كأبي المعالي الجويني في «العقيدة النظامية» (ص: ٤٣ ـ ٥٦).

بالمذهب الأشعري من عثرته وتوجيه قول إمامهم أبي الحسن الأشعري في «الكسب» كيما يخالف النصوص النقلية والأدلة العقلية، وكان منهم أبو بكر الباقلاني وأبو حامد الغزالي اللذان تحرّزا وتجملا بتعبيرات وتفسيرات كلامية متعددة، لم تجد القبول حتى بين بني جنسهم، ومن يتكلم بلسانهم من أهل الكلام.

واستقر مذهبهم على ما نحا إليه جمهورهم من أن للعبد قدرة لا تأثير لها في مقدورها، ولا في صفة من صفاتها!!

وحقيقة هذا القول يعود إلى قول الجهميّة الجبرية، يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة: «ولا يقول ـ أي الأشعري ـ إن العبد فاعل في الحقيقة بل كاسب، ولم يذكروا بين الكسب والفعل فرقاً معقولاً، بل حقيقة قولهم قول جهم: أن العبد لا قدرة له، ولا فعل ولا كسب»[1].

ويعود سبب تناقض الأشاعرة في هذه المسألة إلى مسائل أُخرى من أهمها مسألتين:

المسألة الأولى:

قولهم: إن الفعل هو المفعول، والخلق هو المخلوق، وعدم تفريقهم بين ما يقوم باللَّه من الأفعال، وما هو منفصل عنه، وجعلهم كُلَّها أفعال الله.

«والتحقيق الذي علية أئمة السنّة وجمهور الأمة من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق».

فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات مخلوقة مفعولة لله، كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة مفعولة لله، وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة ومفعوله، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به، ليست قائمة بالله ولا يتصف بها، فإنّه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته، وإنّما يتصف بخلقه وفعله كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو

---

(١) «النبوات» (ص١٦٦).

فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله فهي فعل العبد، وهي مفعول للرب»[1].

ثم إن «من الـ ـر في فطر الناس، أن من فعل العدل فهو عادل، ومن فعل الظلم فهو ظالم، ومن فعل الكذب فهو كاذب، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله، بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم»[2].

وأيضاً فإن «الشرع والعقل متفقان على أن العبد يُحمد ويُذمُ على فعله، ويكون حسنه له أو سيئه، فلو لم يكن إلَّا فعل غيره لكان ذلك الغير هو المحمود المذموم عليها»[3].

والقرآن والسنّة مملوءان بذكر إضافة أفعال العباد إليهم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[4] وقوله: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾[5] وقوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾[6] وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[7] وغيرها كثير جداً[8].

المسألة الثانية:

أن الأشاعرة جعلوا قدرة العبد واستطاعته كلَّها مقارنة للفعل، لا يجوز أن تتقدمه، ولا أن تتأخر عنه، القول الذي أوقعهم في الحَيْرة والاضطراب ولم يجدوا معه توجيهاً سليماً للاستطاعة والقدرة، التي هي شرط للعمل، والتي بمعنى الصحة وسلامة الآلات.

بينما قال أهل الحق والهدى، أهل السنّة والجماعة، إن لفظ القدرة والاستطاعة يتناول نوعين:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢/ ١١٩ ـ ١٢٩) وانظر: «منهاج السنّة» (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٦).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١١٩).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢٠).
(٤) سورة السجدة، الآية رقم (١٧).
(٥) سورة فصلت، الآية رقم (٤٠).
(٦) سورة التوبة، الآية رقم (١٠٥).
(٧) سورة البقرة، الآية رقم (٢٧٧).
(٨) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢٠).

أحدهما: القدرة والاستطاعة التي بمعنى الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات، وهي القدرة الشرعية المصححة للفعل والتي هي مناط الأمر والنهي.

وهذه لا يجب أن تقارن الفعل، بل تكون قبله متقدمة عليه، وهي صالحة للضدين، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1] فإن هذه الاستطاعة لو كانت هي المقارنة للفعل لم يجب حج البيت إلّا على من حج، فلا يكون من لم يحجُّ عاصيًا بترك الحج، سواء كان له زاد وراحلة وهو قادر على الحج أو لم يكن. وكذلك قول النبي ﷺ لعمران بن حصين»[2]: صلِّ قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب» وكذا قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[3] وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمرٍ فائتوا منه ما استطعتم» لو أراد استطاعة لا تكون إلّا مع الفعل لكان قد قال فافعلوا منه ما تفعلون، فلا يكون من لم يفعل شيئاً عاصياً له، وهذه الاستطاعة المذكورة في كتب الفقهاء، وهي الغالبة في عرف الناس[4].

والثاني: القدرة والاستطاعة الموجبة للفعل معها، وهي المقارنة للفعل، الموجبة له، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾[5] وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾[6].

و «المراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم، فنفوسهم لا تستطيع إرادته وإن كانوا قادرين على فعله لو

---

(١) سورة آل عمران، الآية رقم (٩٧).

(٢) أخرجه البخاري، في كتاب تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطق قاعداً... رقم (١١١٧).

(٣) سورة التغابن، الآية رقم (١٦).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢٩ ـ ١٣٠) وانظر (٨/ ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٧١، ٣٧٦، ٤٤١) و «منهاج السنة» (١/ ٧ ـ ٨، ٣٦٩، ٣٧٣).

(٥) سورة هود، الآية رقم (٢٠).

(٦) سورة الكهف، الآية رقم (١٠١).

أرادوه، وهذه حال من صدَّه هواه أو رأيُه الفاسدُ عن استماع كتب الله المنزلة واتباعها وقد أخبر أنّه لا يستطيع ذلك، وهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة له»[1] وهي الاستطاعة الكونية ومناط القضاء والقدر.

وبهذا يزول الاشتباه الذي أَشْكَل على الأشاعرة وغيرهم في هذه المسألة، علماً أن كثيراً من فقهاء الأشاعرة أنفسهم يتناقضون؛ «فإذا خاضوا مع من يقول من المتكلمين ـ المثبتين للقدر إن الاستطاعة لا تكون إلَّا مع الفعل وافقوهم على ذلك، وإذا خاضوا في الفقه أثبتوا الاستطاعة المتقدمة التي هي مناط الأمر والنهي»[2].

وأمّا الفرقة الناجية والطائفة المنصورة أهل السنة والجماعة فيقولون:

«إنّ العباد فاعلون حقيقة. والله خالق أفعالهم والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلي والصائم وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[3][4].

وهذا الكلام وإن كان في غاية الوضوح إلَّا أنني أرغب في إثبات بعض النكت النافعة التي ذكرها شيخ الإسلام ـ ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ فيما يتعلق بالمسألة.

الأولى:

إذ كانت أفعال العباد مخلوقة لله، وهي فعل لهم حقيقة، فكيف نجمع بين الأمرين؟

يقول شيخ الإسلام ـ ابن تيميّة:

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٦١). وانظر «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢٩ ـ ١٣١، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٤١) و «منهاج السنّة» (١/ ٧ ـ ٨، ٣٦٩، ٣٧٣) و «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٢) وشرح حديث أني حرمت الظلم... مجموع الفتاوى (١٨/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٣٠).

(٣) سورة التكوير، الآية رقم (٢٨، ٢٩).

(٤) «العقيدة الواسطية» (ص١٧٥).

«قول القائل: هذا فعل هذا، وفعل هذا: لفظ فيه إجمال، فإنه تارة يراد بالفعل نفس الفعل، وتارة يراد به مسمى المصدر، فيقول: فعلت هذا أفعله فعلاً، وعملت هذا أعمله عملاً، فإذا أريد بالعمل نفس العمل الذي هو مسمى المصدر كصلاة الإنسان وصيامه ونحو ذلك، فالعمل هنا هو المعمول، وقد اتحد هنا مسمى المصدر والفعل، وإذا أريد بذلك ما يحصل بعمله كنساجة الثوب وبناء الدار ونحو ذلك، فالعمل هنا غير المعمول، قال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾[1] فجعل هذه المصنوعات معمولة للجن، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[2] أي والله خلقكم وخلق الأصنام التي تنحتونها... والمقصود أن لفظ «الفعل» و «العمل» و «الصنع» أنواع وذلك كلفظ البناء والخياطة والتجارة تقع على نفس مسمى المصدر، وعلى المفعول وكذلك لفظ «التلاوة» و «القراءة» و «الكلام» و «القول» يقع على نفس مسمى المصدر، وعلى ما يحصل بذلك من نفس القرآن المقروء المتلو، كما يراد بها مسمى المصدر.

والمقصود أن القائل إذا قال: هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد، فإن أراد بذلك أنها فعل الله بمعنى المصدر فهذا باطل باتفاق المسلمين، وبصريح العقل، ولكن من قال هي فعل الله وأراد به أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهذا حق»، ثم وضح المسألة فقال: «وأما من قال: خلق الرب تعالى لمخلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته، قال: إن أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات، ومفعولة للرب كسائر المفعولات، ولم يقل: إنها نفس فعل الرب وخلقه، بل قال: إنها نفس فعل العبد، وعلى هذا تزول الشبهة، فإنه يقال: الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتصف بها من كانت فعلاً له، كما يفعلها العبد، وتقوم به، ولا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان

---

(١) سورة سبأ، الآية رقم (١٣).

(٢) سورة الصافات، الآية رقم (٩٦).

والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك، فإذا كان قد خلق لون الإنسان لم يكن هو المتلون به، وإذا خلق رائحة منتنة أو طعماً مراً أو صورة قبيحة ونحو ذلك مما هو مكروه مذموم مستقبح، لم يكن هو متصفاً بهذه المخلوقات القبيحة المذمومة والمكروهة والأفعال القبيحة، ومعنى قبحها كونها ضارة لفاعلها، وسبباً لذمه وعقابه، وجالبة لألمه وعذابه، وهذا أمر يعود على الفاعل الذي قامت به لا على الخالق الذي خلقها فعلاً لغيره»[1].

المسألة الثانية: مسألة قدرة العبد، وهل لها تأثير؟

فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «التأثير اسم مشترك، قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع والتوحيد بالاختراع، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة فحاشا لله، لم يقله سنيٌّ، وإنّما هو المعزو إلى أهْل الضلال، وإن أريد بالتأثير نوع معاونةٍ إنما في صفة من صفات الفعل، أو في وجه من وجوهه كما قاله كثير من متكلمي أهْل الإثبات فهو أيضاً باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل، إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله ـ سبحانه ـ في ذرة أو فيل، وهل هو إلا شرك دون شرك، وإن كان قائل هذه المقالة ما نحا إلّا نحو الحق. وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة، بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله ـ سبحانه وتعالى ـ الفعل بهذه القدرة، كما خلق النبات بالماء، وكما خلق الغيث بالسحاب، وكما خلق جميع المسببات، والمخلوقات بوسائط وأسباب فهذا حق، وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً، وإلّا فيكون إثبات جميع الأسباب شركاً، وقد قال الحكيم الخبير: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ وقال تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾.

فبين أنَّه المعذِّب، وأن أيدينا أسباب وآلات وأوساط وأدوات في

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢١ ـ ١٢٣).

وصول العذاب إليهم» وقال ﷺ «لا يموتن أحد منكم إلا آذنتموني حتى أصلي عليه، فإن الله جاعل بصلاتي عليه بركة ورحمة».

فالله سبحانه هو الذي يجعل الرحمة، وذلك إنّما يجعله بصلاة نبينا ﷺ[1].

وقال في موضع آخر: «الذي عليه السلف وأتباعهم وأئمة أهل السنّة وجمهور أهل الإسلام المثبتون للقدر، المخالفون للمعتزلة: إثبات الأسباب، وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها، والله تعالى ـ خلق الأسباب والمسببات والأسباب ليست مستقلة بالمسببات، بل لا بد لها من أسباب أُخر تعاونها، ولها مع ذلك أضداد تمانعها، والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه، ويدفع عنه أضداده المعارضة له وهو ـ سبحانه ـ يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته، كما يخلق سائر المخلوقات، فقدرة العبد سبب من الأسباب، وفعل العبد لا يكون بها وحدها، بل لا بد من الإرادة الجازمة مع القدرة، وإذا أريد بالقدرة القوة القائمة بالأسباب، فلا بد من إزالة الموانع كإزالة القيد والحبس ونحو ذلك، والصد عن السبيل كالعدو وغيره»[2].

المسألة الثالثة:

ما المراد بالكسب عند أَهْل السنّة والجماعة؟

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٨٩، ٣٩٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (ص٤٨٧، ٤٨٨). وانظر في مسألة: خلق أفعال العباد. «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ ٨٠/ ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٣٤، ٣٨٧، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٨٧) و «منهاج السنّة» (١/ ٣٢٣) و «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٨٢ ـ ٨٤) (٤/ ٦٥) (٦/ ٤٩) (٧/ ٢٤٧، ٢٤٨) (٩/ ١٦٧) و (١٠/ ١١٤، ١١٥) و «أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل» ضمن مجموع الفتاوى (٨/ ١٢٨، ١٣٦، ١٣٧) و «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» للعلامة ابن قيم الجوزية. وما كتبه الأستاذ: عبد الرحمن بن صالح المحمود ـ وفقه الله ـ في كتابيه «القضاء والقدر» و «منهج شيخ الإسلام في الرد على الأشاعرة» ومنهما استفدنا.

كثيراً ما نجد علماء أهْل السنّة يذكرون أن أفعال العباد كسب لهم؛ الأمر الذي قد يوقع في الالتباس أو الإيهام في ظِل استخدام الأشاعرة نفس اللفظ للتعبير عن مذهبهم، فما مراد أهْل السنّة بالكسب؟

يقول شيخ الإسلام ـ ابن تيميّة ـ رحمه الله ـ:

«الكسب هو الفعل الذي يعود على فاعله بنفع أو ضر، كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ فبين سبحانه أن كسب النفس لها أو عليها، والناس يقولون: فلان كسب مالاً أو حمداً أو شرفاً كما أنه ينتفع بذلك، ولما كان العباد يكملون بأفعالهم ويصلحون بها، إذ كانوا في أول الخلق خلقوا ناقصين صح إثبات السبب، إذ كمالهم وصلاحهم عن أفعالهم، والله سبحانه وتعالى فعله وصنعه عن كماله وجلاله، فأفعاله عن أسمائه وصفاته ومشتقة منها، كما قال سبحانه وتعالى: «أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها من اسمي» والعبد أسماؤه وصفاته عن أفعاله فيحدث له اسم العالم والكامل بعد حدوث العلم والكمال فيه»[1].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٨٧).

المبحث الثاني

اسم الكتاب:

جاء اسمه على الورقة الأولى من مخطوطة هذا الكتاب هكذا «القضاء والقدر» وقد نشرت صورتها في أوّل الأوراق المصورة بعد هذه المقدمة.

ولكنّ بعض الباحثين الفضلاء قدحوا في صحة هذه التسمية، ورجحوا أنّ الصحيح في اسمه هو «القدر» مستأنسين في ذلك بما ذكره المصنف في أوّل الكتاب من قوله: «كتاب إثبات القدر والبيان من كتاب الله».

وبما سماه به من ذكره من أهْل العلم وعزا إليه، وذهبوا إلى احتمال زيادة لفظ «القضاء» في النسخة من قِبل الناسخ!

وأقول: ليس ما ادَّعوه من احتمال الزيادة أوْلى من احتمال الاختصار الوارد على ما استأنسوا به، خاصة وأن لفظي «القضاء» و«لقدر» من الألفاظ التي ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنَّهما بمعنى واحد، وأيضاً فإنّ من المعروف أن كثيراً من العلماء يتعمد ذكر أسماء بعض الكتب بلفظ مختصر ودالٍ على المضمون، ولو أَخذنا ما استأنسوا به ذريعة إلى تغيير اسم المخطوط لبُدلت أسماء كثير من المخطوطات والكتب!

ثُم إنَّ هذه النسخة للكتاب نُقلت إلينا بإسناد متصل صحيح كما هو مبين في توثيق نسبة الكتاب إلى مصنفه ـ مما يبعث على الثقة في صحة التسمية الواردة على طرّة المخطوط، ويدرأ الوهم الذي ذُكر.

المبحث الثالث

توثيق نسبته للمؤلف:

ليس من شك في صحة نسبة هذا الكتاب لمؤلفه أحمد بن الحسين البيهقيّ فذلك أمر مقطوع به لشهرة هذا الكتاب، وللأدلة المتوافرة على ذلك، ويأتي من تلك الأدلة ما يلي:

أولاً: ما جاء على طرّة الكتاب من نسبته إلى مصنفه.

ثانياً: اتصال سند النسخة إلى المصنف. فجاء على طرّة النسخة إسناد صحيح متصل إلى المصنف من طريقين.

الأول: عن أبي الحسن المُرادي، عن عبد الجبار بن محمد البيهقيّ، عن المصنف به.

والثاني: عن أبي الحسن المُرادي ـ نفسه ـ عن عبد الله بن أحمد البيهقيّ، عن المصنف به.

وأبو الحسن المُرادي هو: علي بن سليمان بن أحمد المُراديُّ، القرطبيُّ، الشُّقوريُّ، الشافعيّ. وُلِد قبل الخمسمائة، ومات سنة أربع وأربعين وخمسمائة وصفه الذهبي بـ «العلامة، الفقيه، المحدث» ارتحل وطاف البلدان، وأشادت كتب التراجم والسير برحلته إلى خراسان وتحصيله لكتب «البيهقي» عن تلاميذه، حتى عوَّل عليه فيها محدِّث الشام ورفيقه في الطلب ابن عساكر الدمشقي[1].

وأمَّا الراوي عن المصنِّف في الطريق الأول فهو: أبو محمد عبدالجبار بن محمد بن أحمد، الخواريُّ، البيهقي وُلِدَ سنة خمس

---

(١) انظر: «الأنساب» (٧/ ٦٧) و «السير» (٢٠/ ١٨٧) و «طبقات السبكيّ» (٧/ ٢٢٤).

وأربعين وأربعمائة، وتوفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقيل غير ذلك. وصفه الذهبي بـ «الشيخ، الإمام، المفتي، المعمّر، الثقة، إمام جامع نيسابور المينعيّ».

أشادت به المصادر والمراجع التي تناولته بالترجمة وذكرت أنّه كان أحد المكثرين عن البيهقيّ، والمشهورين بالأخذ عنه[1].

أمّا الراوي عن المصنِّف في الطريق الثاني فهو: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن علي بن حسين بن فطيمة الخسروجرديّ الشافعيّ قاضي «بيهق». وُلِدَ سنة بضع وأربعين وأربعمائة، وصفه الذهبي بـ «الشيخ، الإمام، الفقيه، المسند القاضي» وهو ـ أيضاً ممن أشادت به المصادر التي تناولته بالترجمة، وبكثرة مسموعاته وحسن سيرته، وكان ممن احتاج إليه الناس في وصل روايتهم لمصنفات «البيهقي»[2].

ثالثاً: أن المصنف ذكر هذا الكتاب وأحال عليه في مواطن كثيرة من كتبه الأخرى مثل:

كتاب «الأسماء والصفات» وكتاب «الاعتقاد» وكتاب «دلائل النبوة» وكتاب «شعب الإيمان» وغيرها.

رابعاً: أن المصنف ذكر في كتابه هذا بعض كتبه الأخرى وأحال عليها.

خامساً: ذكر طائفة من العلماء الأعلام لهذا الكتاب وبعضهم نقل منه أو عزا إليه، ومنهم.

١ ـ الإمام أبو سعد السمعاني.

فقد ذكر في كتابه «الأنساب» (٢/ ٣١٨) أنّه تلقاه ـ أي كتاب القدر ـ سماعاً من أحد تلاميذ البيهقي.

---

(١) انظر: «الأنساب» (٥/ ١٩٦) و «التعبير» (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥) و «السير» (٢٠/ ٧١) و «طبقات السبكيّ» (٧/ ١٤٤).

(٢) انظر: «التحبير» (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٥) و «السير» (٢٠/ ٦٠) و «طبقات السبكيّ» (٧/ ٧٣).

٢ ـ النووي:

فقال في شرحه على «صحيح مسلم» (١/ ١٥٥) ـ بعد أن نقل الإجماع على إثبات القدر ـ: «وقد أكثر العلماء من التصنيف فيه، ومن أحسن المصنفات فيه وأكثرها فوائد كتاب الحافظ الفقيه أبي بكر البيهقيّ».

٣ ـ ابن رجب الحنبليّ.

فذكره في معرض إيراده لروايات حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ «إنَّ أحدكم يجمع خلقه...» في كتابه «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٦٢) وعزا إحدى الروايات إلى البيهقيّ في كتابه هذا «القدر» وهي بعينها موجودة في هذا الكتاب.

وغيرهم من أهل العلم ممن ذكره، أو نقل منه، أو عزا إليه.

سادساً: رواية طائفة لكتاب «القدر» بسندهم إلى مصنفه، ومنهم:

١ ـ الإمام أبو سعد السمعاني.

فقد ذكر في كتابه «الأنساب» (٢/ ٣١٨) أنَّه رواه عن أحد تلاميذ البيهقيّ.

٢ ـ ابن حجر العسقلاني:

فذكره في كتابه «المعجم المفهرس» (ص٥٧) وقال: أنبأنا أبو الحسن علي بن محمد بن أبي المجد شفاهاً، وأبو هريرة ابن الذهبي إجازة، قالا: أنبأنا أبو محمد القاسم بن المُظفَّر إجازة، إن لم يكن سماعاً، عن محمد بن غسان، أنبأنا الحافظ أبو القاسم بن عساكر، أنبأنا أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوي، أنبأنا أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ به.

٣ ـ الروداني محمد بن سليمان.

وذلك في كتابه «صلة الخلف بموصول السلف»؛ فرواه من طرق ذكرها أول الكتاب المذكور آنفاً عن الحافظ ابن حجر العسقلاني، عن

أبي هريرة بن محمد الذهبي. . . به كما تقدم[1].

سابعاً: بدء أسانيد هذا الكتاب بشيوخ المُصنِف المشهورين، وانظر شيوخ المصنف.

ثامناً: السماعان اللذان جاء أحدهما على طرّة النسخة والآخر في آخر النسخة. وقد تضمنا أسماء عدد من أساطين الرواية في زمانهم، وكان منهم محدث الشام ومصنِّف «تاريخ دمشق» ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١)[2].

أمَّا عن السماع الأول فكان في العام السادس والخمسين بعد الستمائة للهجرة النبوية، ولسقط أصاب الطرف الأيسر والسطر الأخير من الورقة الأولى وذلك حين تصويرها من أصلها؛ فقد جاء السماع ناقصاً، إلَّا أنني آثرت نقل ما تيسر منه مع الإشارة في مكان السقط إلى ما سقط، أو ما لم أتمكن من قراءته.

نص السماع الأول:

سمع جميع هذا الكتاب وهو كتاب «القضاء والقدر» على شيخنا الإمام الحافظ العالم العلامة سيد الفقهاء والعلماء. . وبقية السلف الصالح[3] مفتى الفرق عماد الدين أبي الفضائل عبد الكريم بن القاضي جمال الدين أبي القاسم عبد الله بن محمد الأنصاري، بقراءة الفقيه شرف الدين أحمد بن. . . الفراوي أخوه بهاء الدين عبد الرحمن بن . . . . أبي الفداء إسماعيل، وعماد أبناء ابني المسمع القاضي محيي الدين أبي عبد الله، والقاضي جمال الدين أبي القاسم، والقاسم أحمد ومحيي أبناء يحيى، ومحمد وأحمد الفراويان. وصح وثبت

---

(١) «صلة الخلف بموصول السلف» نشر ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد: (٢٩/ ١٢/ ٥١).

(٢) انظر في ترجمته: «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٠٩ ـ ٣١١) و «السير» (٢٠/ ٥٥٤) و «طبقات السبكي» (٧/ ٢١٥ ـ ٢٢٣)، و «شذرات الذهب» (٤/ ٢٣٩، ٢٤٠).

(٣) تكررت [بقية السلف الصالح] في السماع مرتين.

سماعهم يوم الثلاثاء السادس.. من سنة ستٍ وخمسين وستمائة.. دمشق مقصوره.... [1].

نص السماع الثاني:

سمع جميع هذا على سيدنا الشيخ الأجل الفقيه الإمام العالم الثقة تقي الدين صدر الحفاظ ناصر السنة محدث الشام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، أبقاه الله ـ جاوره أبو طاهر محمد بن القاسم بن علي، وبنو أخيه القضاة: أبو الفضل أحمد، وأبو البركات الحسن، وأبو منصور بن عبد الرحمن، وأبو محاسن نصر الله بن القاضي، وأبي عبد الله بن الحسن، بقراءة القاضي أبي المواهب الحسن أخوه أبو القاسم الحسين بن هبة الله بن محفوظ بن صَصرى جمال الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعد الدين الحنفي، والشيخ الفقيه أبو الحسن علي بن عقيل بن علي التغلبي، وأبو الفضل أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي عقيل، وعبد الرحمن بن علي.... الأنصاري، وبنو أخيه عبد الخالق ومحمد ـ وهم بنو غسان. والشيخ أبو بكر محمد بن بركة بن خلف بن كثير، والقاضي أبو المعالي محمد بن القاضي بن أبي الدز أبي الحسن علي بن محمد بن يحيى القرشي، وأبو عبد الله الحسين بن عبد الرحمن بن الحسين بن عبدان أبو منصور بن طاهر أبي القاسم الصفَّارين، وعبد الواحد بن بركات بن أبي الحسين الصفَّارين، وعبد الرحمن بن جعبر بن حازم الأوَميْ، وأبو القاسم محمد بن محمد بن معاذ الخبرقاني، وأبو العزيز عبد الرحمن بن أحمد، ويونس بن الملك بن قَفْشود، وعلي بن الخضر بن يحيى المؤدِّب، وخضر بن سلطان بن كرم، وإبراهيم بن عطاء بن إبراهيم، والحسن بن إسماعيل بن حسن الإسكندراني، وأبو الفضل بن أبي غالب بن حسن الجرايحي، وأبو نصر محمد هبة الله بن محمد، وعبد الله بن محمد بن هبة الله السيرابان، وعبد الله الواحد بن عبد بن

---

(١) هذا ما تيسر قراءة من السماع لما سبق، والساقط قرابة سطر لا يزيد.

سنان المصري، وإبراهيم بن مهدي بن علي الشاغوري، ويُوسف بن الحسين بن محمد، وأحمد بن أبي بكر بن الحسن المصري، وأبو الفضل بن محمد بن منصور الخزاعي، ومحمد بن عبد الواحد البغدادي. وصح في يوم الخميس ثامن عشر شعبان سنة خمس وستين وخمسمائة وصح مقابلته مع الأصل.

فرحم الله حفاظ حديث رسول الله ﷺ فلولا ما فضّلهم الله به من العلم والإيمان، وما أودع في أرواحهم من شوامخ الهمم لضاع علمٌ كثيرٌ، ولكان كتاب «القدر» للبيهقيّ اسماً يُذكر لكتاب يُفتقد.

المبحث الرابع

وصف النسخة المعتمدة في الإخراج:

هي نسخة وحيدة فريدة ـ فيما أعلم ـ محفوظة في مكتبة الشهيد علي باشا ضمن المكتبة السليمانية بـ «استنبول» تحت رقم: (١٤٨٨) وعنها صورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتقع في (١١٠) ورقة، في كل ورقة وجهان، في كل وجه من (١٨) إلى (٢٠) سطراً.

وفي الوجه الثاني من الورقة الأولى جاء عنوان الكتاب وإسناده إلى مصنفه، وسماع واحد كما جاء في الوجه الأول من الورقة ما قبل الأخيرة ما يلي: «والفراغ من إتمامه وافق ضحوة يوم الثلاثاء الرابع عشر من صفر سنة ست وستين وخمسمائة، على يد الفقير إلى رحمة الله تعالى وغفرانه مسعود بن أبي سعيد الدبيلي، وهو حامد الله تعالى، ومُصلي على محمد وآله أجمعين» وفي الصفحة المقابلة لهذا الإثبات جاء ما يلي: «نظر فيه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى أحمد بن إسحاق بن إبراهيم اللبيب في خامس يوم من شهر صفر سنة أربع وثمانين وستمائة غفر الله له ولوالديه ولصاحب الكتاب ولجميع المسلمين».

ثم جاءت الخاتمة على الوجه الأول من الورقة الأخيرة بسماع على المحدِّث ابن عساكر الدمشقيّ، وهو المحدث المشهور باعتنائِه بمصنفات الحافظ البيهقيّ. حتى ذكرت المصادر أنّه ارتحل إلى نيسابور وسمع مصنفات البيهقي من تلاميذه مباشرة قبل أن ينقلها إلى دمشق هو وأبو الحسن المُرادي.

وهذه النسخة وإن كانت نسخة وحيدة إلَّا أنّها قد امتازت بمزايا

عديدة، إذ كتبت بخط نسخي غاية في الإتقان ـ يرتفع إلى آخر القرن السادس الهجري ـ راعى ناسخها فيها قواعد المحدثين في الضبط والتقييد، ومشى على هذا المنوال في الكتاب كُلِّه، فمثلاً نجده يضبط الحروف المهملة بأن يضع تحتها حروفاً مهملة صغيرة مثلها، أو يضع فوق الحرف المهمل كقُلامةِ الظفر مضطجعة على قفاها هكذا «٧» كما نجده يضبط الكلمات التي تُشكِل بالشكل والإعراب، ونجده ـ أيضاً ـ يستخدم ما تعارف عليه أصحاب الضبط والتقييد للنُّسخِ من وضع «صح» على ما قد يتطرق إليه الشك، ويكون صحيحاً من حيث الرواية والمعنى، وعلامة «ص» للتمريض فيما يصح ورود ورواية ولكنه فاسد من حيث اللفظ أو المعنى، وغيرها مما يدل على الدقة المتناهية والعناية التامة التي حظيت بها النسخة من قِبل ناسخها.

وليس في هوامش الأصل شيء بغير خط كاتبها، بل فيها لحق بخطه استدراكاً لما سها عنه خلال كتابته في مواضع يسيرة.

ورغم كل هذه الدقة والإتقان لم تخل النسخة من أخطاء يسيرة نبهت عليها في مواضعها، إلّا أنّه ومما يجدر الإشارة إليه هنا أن النسخة المخطوطة حصل بها اضطراب وخلط شديد بين أورقها، والذي يبدو أن النسخة كانت قد تعرضت لإهمال أدى إلى تبعثر أورقها واختلاطها ثم أُعيد تجميعها دون دقّة فحصل التقديم والتأخير الذي جعل إعادة ترتيبها عسيراً شاقاً.

فمثلاً يبتدئ الكتاب من الورقة الأولى بوجهها الأول، وما نلبث إلّا يسيراً حتى تفجعنا نهاية الوجه الأول من الورقة العاشرة بما يلي: «أخبرنا أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ ـ رحمه الله ببغداد ـ أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعيّ، حدَّثنا إسحاق بن الحسن، حدّثنا أبو نعيم/».

بهذا القدر انقضى الوجه الأول من الورقة العاشرة، ولكننا ما إن ننقل البصر إلى أعلى الوجه الثاني من الورقة نفسها، كيما نستكمل قراءة إسناد الحديث حتى نفجع بما يلي: «قال النبي ﷺ. . . .» فأين

أبو نعيم من النبي ﷺ؟! وهو الأمر الذي ألجأني إلى بحث وتمحيص ومراجعة لروايات الحديث وطرقه في المصادر الأخرى ـ من مصنفات المؤلف وغيره ـ لنصل ـ بعون الله ـ إلى أنّ بقية الإسناد تأتي في الوجه الثاني من الورقة السبعين ثم ما نكاد نسير حتى ينقطع النص كرة أُخرى وفي الورقة التي تليها (الحادية والسبعين/ الوجه الأول) لنجد تتمتهُ مع رأس الوجه الثاني من الورقة الثامنة والسبعين وما هو إلّا وجه وآخر حتى ينقطع النص. . . ! لنجد تتمته في الوجه الثاني من الورقة الحادية والسبعين، وفي الوجه الأول من الورقة التي تليها ينقطع النص لنجد تتمته في الوجه الثاني من الورقة التاسعة والسبعين، وما أن نبلغ الثمانين بوجهها الأول حتى نُردَّ إلى الوجه الثاني من العشرين. . .

وهكذا سار بي بقية الكتاب حتى استوى على سوقهِ ـ والحمد لله ـ واستطعت بفضل الله ومنته إعادة ترتيب أوراق الكتاب إلى ما كان عليه، مثبتاً أرقام صفحات الأصل على هامش المطبوع ليكون أبلغ في توضيح ذلك، ولتسهيل المراجعة لمن رام ذلك.

لكنّ ما أحزنني بحق هو رداءة تصوير المخطوطة بما لا يكشف كل ما كتب فيها، وكنت أظنُّ أن العيب بالمصورة، وأنّه لو قدر ليّ مراجعة أصله المصور على «الميكروفيلم» لاتَّضح ليّ ما صعب عليّ؛ فلمَّا فعلت علمت أن ذلك لا يبلغ في الدقة ما يبلغه الاطلاع على أصل المخطوط الذي وقع أسيراً في المكتبة السليمانية ببلاد الروم الترك!

المبحث الخامس

منهجي في الإخراج:

كان هدفي حين عزمت على إخراج هذا الكتاب إخراجَ النصِ بصورة صحيحة كما وضعه مصنفه؛ لذا فقد رسمت لنفسي في سبيل تحقيق ذلك منهجاً أسير عليه فيه وهو كالتالي:

أولاً: النسخ:

قمت بنسخ الكتاب ثُمَّ قارنت ما نسخته مع صورة الأصل المخطوط.

ثانياً: ترتيب أوراق الكتاب:

سبق في وصف النسخة المعتمدة في الإخراج أن النسخة المعتمد عليها في إخراج هذا الكتاب تعرضت إلى إهمال أدى إلى حدوث خلل واضطراب في ترتيب أورقها مما سبب لي إشكالاً عند نسخي له، إلَّا أنّه وبفضل الله ومنته، ثم بعد بحث وجهد وتتبع تمكنت من إعادة ترتيب الكتاب إلى صورته الأولى.

ثالثاً: الترقيم:

رقمت الأحاديث والآثار التي جاءت في الكتاب بترقيم تسلسلي، كما أشرت لبدء أوراق المخطوط في الهامش ليسهل الرجوع إليها ووضعتها بين قوسين.

رابعاً: الآيات القرآنية:

وضعت الآيات القرآنية بين قوسين، وعزوتها إلى أماكن من المصحف العثماني، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

خامساً: الأحاديث النبوية:

عزوت بالجزء والصفحة ما خرجه المصنف من الأحاديث والآثار إلى أمهات كتب الحديث.

سادساً: التعليق:

لمّا كان المؤلِّف أشعري المعتقد فقد استدعى ذلك التنبيه في المواطن التي ذكر فيها مذهبهم في غير موضوع القدر.

أمَّا موضوع الكتاب فقد اكتفيت بما جاء في المقدمة من توضيح وبيان، ومناقشةٍ لما ذكره في ثنايا الكتاب من قضايا تخالف ما عليه أهْل السنة في هذا الباب المهم من أبواب الاعتقاد.

سابعاً: الاستدراك والتصويب:

مع ما امتازت به النسخة، فإنّها لم تخل من تصحيفات يسيرة، أحياناً وسقط أحياناً أخرى، فقمت باستدراكها من أمهات الكتب الحديثية، وإثبات الصواب بين قوسين [ ] في الأصل مع الإشارة إلى ذلك في أسفل الصفحة.

ثامناً: الفهارس:

رأيت أن أُذَيِّل الكتاب ببعض الفهارس التي يمكن أن تخدم الكتاب وتعين على الوصول إلى مباحثه وموضوعاته فكانت الفهارس كما يلي:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار مرتبة على حروف المعجم.

٣ ـ فهرس الأحاديث مرتبة على المسانيد.

٤ ـ فهرس الأماكن والبقاع.

٥ ـ فهرس الأبيات الشعرية.

٦ ـ فهرس عام.

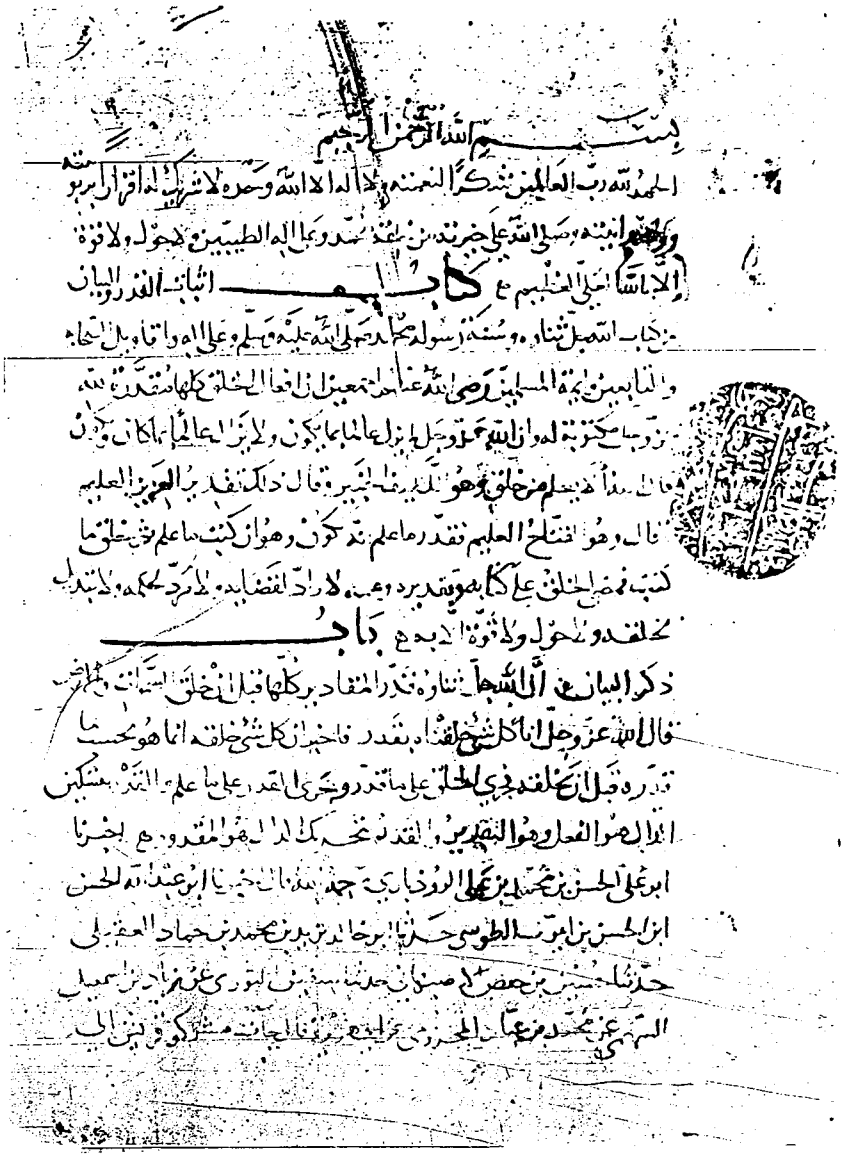

صورة الورقة الأولى من الكتاب

صورة الورقة الأولى من الكتاب

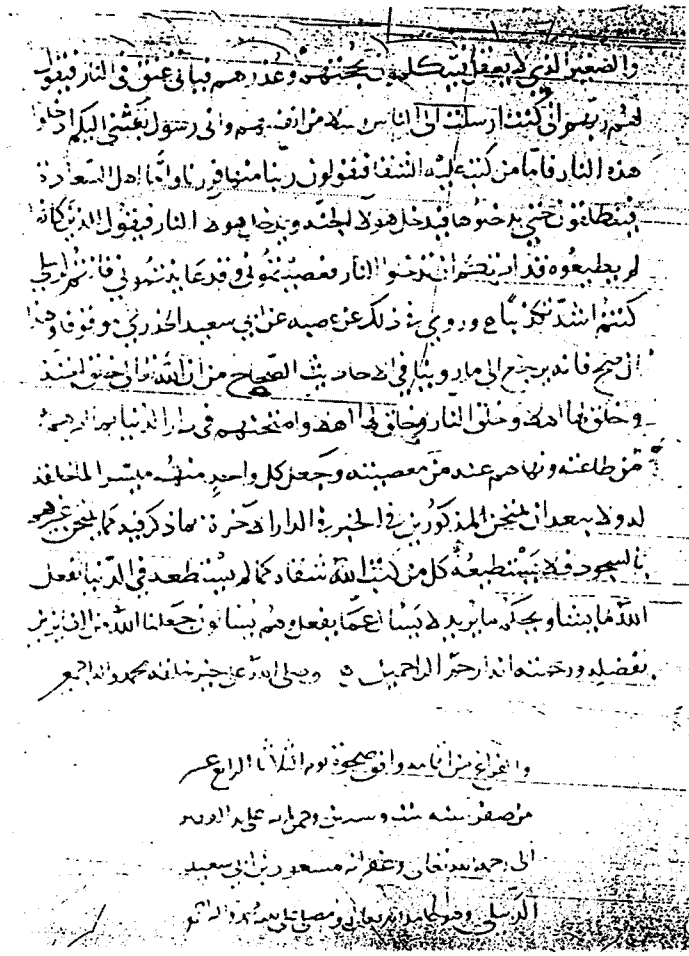

صورة الورقة ما قبل الأخيرة وهي نهاية الكتاب من النسخة المخطوطة .